

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد فهمي  
بن علي الجودر وزير شؤون الكهرباء والماء،  
والمقدم من سعادة العضو خالد عبدالرحمن  
المؤيد حول الأسباب التي أعاقت الوزارة من  
تدارك وتنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية،  
والإجراءات المزمع اتخاذها لتدارك كل ذلك، ورد  
سعادة الوزير عليه.



التاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠١١

معالي الأستاذ علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى


السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

عملاً بنص المادة ١٢٦ من اللائحة الداخلية للمجلس أود توجيه السؤال المرفق إلى معالي وزير شئون الكهرباء والماء السيد فهمي بن علي الجودر. فأرجو من معاليكم التفضل بإحالة السؤال إلى سعاداته للإجابة عليه.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

خالد المؤيد

عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
24 JAN 2011		
الرقم : ..... الوقت : .....		

سعادة السيد فهمي بن علي الجودر الموقر

وزير شؤون الكهرباء والماء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقرر ديوان الرقابة المالية والإدارية في الصفحة (٦٣٨) من تقريره لسنة ٢٠٠٩ تحت باب الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات بهيئة الكهرباء والماء، أن أعمال المتابعة التي قام بها وذلك للوقوف على ما تم انجازه بخصوص ما ورد بالتقرير من ملاحظات وتوصيات في ضوء ردود الهيئة، تجاوب الهيئة مع التوصيات الواردة بالتقرير، حيث قامت بتنفيذ ٣١ توصية، وشرعت في تنفيذ ٢٣ توصية في حين ظلت ١٧ توصية دون تنفيذ.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد بعض التوصيات التي لم تقم الهيئة بتنفيذها وهي:

- ولم تعمل على حصر جميع حسابات المحلات التجارية والصناعية الجارية التي يشغلها ملاكها وتسوية أوضاعها بدفع مبلغ التأمين أو توفير كفيل.
- ولم تقم الهيئة بتعديل برمجة نظام خدمات المشتركين بحيث لا يسمح بتمرير فتح حساب للمشارك قبل دفع مبلغ التأمين أو تقديم كفيل.



- لم تتم معالجة القصور في النظام المتعلق في إمكانية تفعيل الاتفاقية مع المشترك سواء وجد طلب أو بدون ذلك وسواء تم دفع الخدمة المطلوبة أم لا، وحتى بعد إلغاء الطلب.
- وعلى الرغم من قيام الهيئة ببعض الجهود في سبيل تحصيل الرسوم المستحقة على حسابات الاستهلاك المنزلي من خلال إشعار المتخلفين عن الدفع وتطبيق إجراء القطع التيار الكهربائي، إلا أن تلك الجهود لم تكن كافية لتحقيق نتائج ملموسة في عملية تحصيل المتأخرات حيث ارتفعت قيمة الديون المستحقة على المشتركين من تلك الفئة من ٤٧,٥ مليون دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٦٢,٧ مليون دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أي بزيادة ٣٢%.
- لم تتمكن الهيئة من خفض عدد القراءات المقدرة التي تتجاوز مدة ٦ أشهر، حيث ارتفع عدد العدادات التي استمرت قراءتها مقدرة بشكل متواصل لفترات زمنية تراوحت بين ٦ شهور إلى ما يجاوز ١٨ شهراً من ٣,٩١١ عدداً في ١٤ أبريل ٢٠٠٩ إلى ٦,٥٩٢ عدداً في ٣١ مارس ٢٠١٠ وارجع المعنيون أسباب ذلك إلى عدم السماح لقراء العدادات بدخول بعض مواقع، وعدم قدرة الموظف على الحصول على القراءات لسبب مواقع بعض العدادات وحالتها.
- لم تقم الهيئة بوضع آلية مناسبة لتحصيل مبالغ التعويضات مقابل الأضرار وتلفيات في ممتلكات الهيئة مثل خطوط الكهرباء أو أنابيب المياه وشبكات الإضاءة العمومية بفعل أطراف خارجية، ولم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق الهيئة في تلك



التعويضات، مما ساهم في زيادة بين تلك التعويضات المستحقة  
٤٨٤ ألف دينار في مارس ٢٠٠٩ إلى ٢,٧ مليون دينار في يونيو  
٢٠١٠.

والسؤال الذي نود طرحه على سعادة الوزير هو:

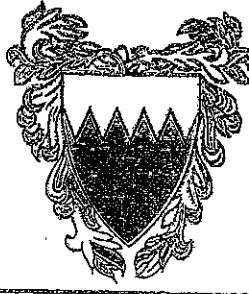
- ما هي الأسباب التي أعاقت وزارتك، من تدارك وتنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية، سواء بالنسبة لما جاء في متن سؤالنا هذا من أمثلة أو بالنسبة لباقي التوصيات الواردة في التقرير والمدرجة في الصفحة (٦٤٣-٦٤٤) منه، وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتدارك كل ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

خالد المؤيد

عضو مجلس الشورى





الرقم : ٧

التاريخ : ٢٥/١/٢٠١١م

**صاحب السعادة الأخ الكريم / عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر  
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**

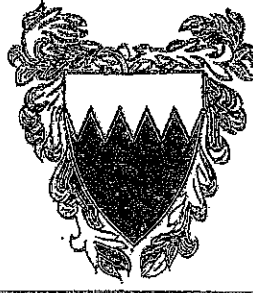
**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،**

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد فهمي بن علي الجودر وزير شؤون الكهرباء و الماء، والمقدم من سعادة السيد خالد عبدالرحمن المؤيد عضو مجلس الشورى، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد سعادة الوزير يستحق قانوناً في ٩/٢/٢٠١١م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

برجاء التفضل باتخاذ اللازم .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،**

  
**علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى**



الرقم : ٧

التاريخ : ٢٥ / ١ / ٢٠١١ م

**صاحب السعادة الأخ الكريم السيد فهمي بن علي الجودر الموقر  
وزير شؤون الكهرباء و الماء**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،**

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة السيد خالد عبدالرحمن المؤيد عضو مجلس الشورى، برجاء الاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد سعادتكم يستحق قانوناً في ٢٠١١/٢/٩م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،**

  
**علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى**





الرقم: ٧٠٣ / وم ش ن / 2011  
التاريخ: ٢٠ فبراير 2011م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو خالد عبدالرحمن المؤيد

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (7) المؤرخ في 25 يناير 2011م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو خالد عبدالرحمن المؤيد إلى صاحب السعادة وزير شؤون الكهرباء والماء حول الأسباب التي أعاقت وزارتك من تدارك وتنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية، وماهي الاجراءات المزمع اتخاذها لتدارك كل ذلك.

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة سعادتته على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أعز

عبدالعزیز بن محمد الفاضل

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
20 FEB 2011		
الرقم: ..... الوقت: ..... الساعة: .....		

نسخة إلى:  
سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشؤون القانونية.



مملكة البحرين  
وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب  
رقم الترخيص: ١١٣  
التاريخ: ١٤/١٢/٢٠١١  
رقم الملف: ١٩٥٥٠

٢٠١١/ ٨٥ / ٤٠٧ / ١٠٠٠  
١٧ فبراير ٢٠١١ م

سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر  
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى  
خالد عبدالرحمن خليل المؤيد

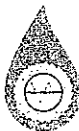
إشارة إلى خطاب سعادتك رقم ٣١٧/وم ش ن/٢٠١١ بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ بشأن الموضوع المذكور أعلاه.

يسرني أن أرفق لكم طيه ردود هيئة الكهرباء والماء بشأن التوصيات التي لم تقم الهيئة بتنفيذها حسب ما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية والمتعلقة بالرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات بهيئة الكهرباء والماء.

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق التحية والاحترام

أفهمي  
فهمي بن علي الجودر  
وزير شؤون الكهرباء والماء

- مرفقات





٢٠١١ / ٨٦ / ٤٧١ / ١٠٠٠  
١٧ فبراير ٢٠١١ م

معالي الأخ علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى


السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى  
خالد عبدالرحمن خليل المؤيد

إشارة إلى خطاب معاليكم رقم ٧ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ بشأن الموضوع المذكور أعلاه.

يسرني أن أرفق لكم طيه ردود هيئة الكهرباء والماء بشأن التوصيات التي لم تقم الهيئة بتنفيذها حسب ما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية والمتعلقة بالرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات بهيئة الكهرباء والماء.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والاحترام

  
فهمي بن علي الجودر  
وزير شؤون الكهرباء والماء

- مرفقات





بشأن ما جاء في السؤال الموجه من سعادة عضو مجلس الشورى السيد خالد عبدالرحمن المؤيد، بخصوص ما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعام ٢٠٠٩ والمتعلق بنتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات بهيئة الكهرباء والماء، نود أن نشير إلى ما ورد في سؤال سعادة عضو مجلس الشورى بأن هيئة الكهرباء والماء قامت بتنفيذ (٣١) توصية، و (٢٣) توصية قيد التنفيذ من أصل (٧١) توصية وذلك حتى وقت صدور تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية.

أما فيما يتعلق بالـ (١٧) توصية التي وردت في سؤال سعادة العضو، فإن الهيئة بالفعل كانت تدرسها وتبحث الحلول اللازمة حيالها، ولكن لم تكن قد أُنجزت في تاريخ صدور التقرير، والجدول المرفق يوضح تفاصيل الإجراءات التي اتخذت والمزمع اتخاذها.

أي أنه وبشكل موجز، فإن هيئة الكهرباء والماء قد نجحت بتنفيذ (٥٤) توصية من أصل (٧١) ولم يتبقى سوى تلك الـ (١٧) توصية والتي قد تم اتخاذ ما يلزم حيالها حسب التفاصيل المذكورة في الجدول المرفق.

## نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقرائين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تعليق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع إتخاذها
1	لم تقم الهيئة ببرمجة النظام لمنع قبول احتساب تعرفه تخالف طبيعة محل التوريد وعدم السماح باختلاف تعرفه الكهرباء عن تعرفه الماء لنفس المحل .	تم تعديل جميع الحالات السابقة و يتم معالجة الحالات المستحدثة من خلال تقرير يومي يصدر من النظام.
2	لم تلتزم الهيئة بالبنود رقم ( 6-10-3) من الدليل المالي الموحد وذلك بطلب إيداع مبلغ تأمين أو تقديم كفيل عند فتح حسابات جديدة للمحلات التجارية والصناعية التي يشتملها المالك أسوة بالمستأجرة، ولم تعمل على حصر جميع حسابات المحلات التجارية والصناعية الجارية التي يشتملها ملاكها وتسوية أوضاعها بدفع مبلغ تأمين أو توفير كفيل.	العرف الحالي بأن لا يؤخذ أي تأمين وذلك من أجل تسهيل على المشتريين وسوف تدرس هذه الحالة في الالراج الجديدة
3	لم تلتزم الهيئة بالبنود رقم ( 6-10-3) من الدليل المالي الموحد المتعلق بطلب إيداع مبلغ تأمين أو تقديم كفيل عند فتح حسابات موحدة جديدة، ولم تعمل على حصر جميع الحسابات الموحدة وتسوية أوضاعها بدفع مبلغ تأمين أو توفير كفيل.	الحساب الموحد (Bulk account) تخصص الوزارات، المؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة ولا يحتاج إلى طلب تأمين أو كفيل حيث تتكون هذه الحسابات من حسابات فردية يؤخذ (أو لا يؤخذ) عليها تأمين أو كفالة حسب الإجراءات المعتمدة.

نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقرائين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تعلق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع اتخاذها
4	لم تتم الهيئة بتعديل برمجية نظام خدمات المشتركين بحيث لا يسمح بتحرير فتح حساب للمشارك قبل دفع مبلغ التأمين أو تقديم كفيل.	بالنسبة الى حسابات ترجيح التيار، فإنه لا يمكن ترجيح التيار إلا بعد دفع مبلغ التأمين. ما حدا عمليات تحويل اسم المشترك مباشرة عن طريق (CON - COT) والتي يوجد بها تيار كهربائي مسبقاً. و قد تم تطبيق آلية إضافية جديدة في النظام يمكن من خلالها متابعة تلك العمليات بشكل يومي .
5	لا تزال الهيئة تستلم مبالغ تأمين على الحسابات التي تتضمن رسوم بلدية فقط، ولم يتم بإرجاع المبالغ التي تم تحصيلها على هذه الحسابات في السابق.	هذا الموضوع يتعلق بشؤون البلديات وليس بهيئة الكهرباء و الماء حيث يتم تحصيل هذه المبالغ بناء على طلب البلدية.
6	لم تتم الهيئة بتكليف موظف مستقل لمراجعة مدى صحة وثرعية إدخال الحسابات الفرعية الجديدة في الحسابين الموحدين للأوقاف السكنية والجمعوية.	تم حل هذا الإشكال. تم تكليف موظف مستقل لمراجعة مدى صحة هذه الحسابات، وموظف مستقل آخر يقوم بإدراج الحسابات الفرعية الجديدة في الحسابين الموحدين للأوقاف السكنية والجمعوية.

## نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإجراءات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تعلق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع اتخاذها
7	لم تتمكن الهيئة من مطابقة سجلاتها بكتشف حسابي بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت منذ بداية العمل بالنظام الآلي الحالي في يوليو 2007 وحتى انتهاء أعمال المتابعة في يونيو 2010، وذلك بالرغم من قيامها بتكليف شركة تدقيق للقيام بهذه المهمة.	تم إعداد المطالبات الخاصة لسنة 2007 و 2008 وتم تدقيق سنة 2007 و 2008 و 2009 من قبل مكتب المحاسبين الخارجيين ، والعمل جاري حالياً على الانتهاء من عام 2010.
8	لم تقم الهيئة بمطابقة المبالغ المسجلة في سجلاتها كمبالغ محصاة عن طريق مكاتب البريد وبين المبالغ المودعة في البنك منذ تأسيس هذه الخدمة في مايو 2005 وحتى انتهاء أعمال المتابعة في يونيو 2010.	هناك اتصالات و اجتماعات مع إدارة البريد لتطوير النظام الآلي للإستلام في مكاتب البريد حيث بدأ العمل في التحميل الفني في النظام لتتمكن من إنجاز المطابقات الشهرية للبريد. وكذلك تم الإتفاق مع بنك البحرين والكويت على إستلام المبالغ مباشرة من المشركين وإدخالها في حساب الهيئة دون إحساب أي رسوم إضافية على المشترك.

## نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تعليق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع اتخاذها
9	لم تلزم الهيئة بالبند ( 6-10-10 ) من الدليل المالي الموحد الذي يقضي بالاحتفاظ بسجل للأرصدة التي يتم إعدامها لمدة سبع سنوات، وذلك للرجوع إليه في حال تقدم أي مشترك سبق إعدام رصيده بطلب للتزود بأي خدمة من خدمات الهيئة.	تحتفظ الإدارة بوثائق و مستندات ثبوتية لأي حساب يتم إعدام مبالغه. كما يبين النظام أي حساب يتم إعدامه. و حالياً يتم متابعة طلب لبرمجة النظام لفتح سجل خاص بالأرصدة التي سيتم إعدامها.
10	لم تقم الهيئة بإكمال وتحديث البيانات الناقصة في قاعدة بيانات النظام، حيث لم يتم استكمال نقل جميع بيانات حسابات المشتركين من النظام الآلي السابق إلى قاعدة بيانات النظام الحالي، خصوصاً البيانات المتعلقة بالحسابات المعقولة التي عليها مبالغ مستحقة للهيئة.	سوف تقوم الهيئة حالياً بنقل جميع بيانات هذه الحسابات إلى النظام الحالي.
11	لم تقم الهيئة بوضع آلية مراقبة في النظام الآلي تمنع توريد طلبات الخدمات الفنية إلى الإدارات المعنية بمجرد الحصول على إشيك بمبلغ الرسوم المطلوبة قبل التأكد من تحصيل قيمته.	تم ضبط أمر الشيكات الراجعة عن طريق التنسيق بآلية محددة بين الوحدات المعنية في إدارة خدمات المشتركين.



نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقرائين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تطبيق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع اتخاذها
12	لم تقم الهيئة ببرمجة النظام لمنع قبول وتحرير مبلغ تأمين تختلف عن المبالغ المحددة من قبل الهيئة وذلك لإحكام الرقابة على قيمة مبلغ التأمين.	جاري العمل على برمجة النظام لإحساب قيمة التأمين بشكل آلي حسب الجداول الذي هو قيد الدراسة من قبل الإدارة مع المعنيين خلال هذا العام.
13	لم تتم معالجة القصور في النظام المتعلق بإمكانية تفعيل الإئتمانية مع المشترك سواء وجد طلب أو بدون ذلك وسواء تم دفع قيمة الخدمة المطلوبة أم لا، وحتى بعد إلغاء الطلب.	لا يمكن تفعيل الإئتمانية مع المشترك إلا بعد الانتهاء من إجراءات الطلب في النظام، ولكن يمكن تفعيل الخدمة في بعض الحالات الاستثنائية معززة بمستندات ثبوتية في حالة عدم وجود طلب.

## نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقرائين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تطبيق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع إتخاذها
14	على الرغم من قيام الهيئة ببعض الجهود في سبيل تحصيل الرسوم المستحقة على حسابات الاستهلاك المنزلي من خلال إشغال المتخلفين عن الدفع وتطبيق إجراء قطع التيار الكهربائي، إلا أن تلك الجهود لم تكن كافية لتحقيق نتائج ملموسة في عملية تحصيل المتأخرات، حيث ارتفعت قيمة الديون المستحقة على المشتركين من تلك الفئة من 47.5 مليون دينار في 31 ديسمبر 2008 إلى 62.7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2009 أي بزيادة 32%.	تتفق مع الملاحظة بأن هناك زيادة في المتأخرات ولكن لمدة أسباب خارجة عن السيطرة كعدم السماح لقراء العدادات بدخول بعض المواقع، عدم قدرة الموظف الحصول على القراءات بسبب مواقع بعض العدادات، زيادة عدد المشتركين، عدم تجاوب الوزارات والهيئات الحكومية مع مطالبات الهيئة بدفع المتأخرات. وقد بدأت الهيئة جهود حديثة خلال العام المنصرم لزيادة نسبة التحصيل ومنها: التعاقد مع مركز الاتصالات (Call Center) للقيام بعمية تذكير المشتركين لدفع الفواتير المتأخرة من خلال إرسال رسائل قصيرة (SMS)، التسهيل على المواطنين من خلال السماح بتقسيم المتأخرات على مدى 12 شهر، وكذلك تمديد فترة التقسيط إلى 24 شهر في حالات معينة، تكثيف الحملات الإعلامية لحث المواطنين على الدفع والتبنيه عليهم من خطورة تراكم المستحقات بما يؤدي إلى قطع الخدمة عنهم، وحثياً شركات لجنة خاصة في إدارة خدمات المشتركين لإيجاد حلول جديدة بالإضافة إلى ما ذكر لزيادة التحصيل.
15	لم تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة لتفعيل الرقابة على عملية إنفاذ الشبكات المؤجدة، حيث لا زالت لا تحتفظ بالبيانات الدالة على عملية الإنفاذ في النظام مثل تاريخ الإنفاذ، واسم الموظف الذي قام به، وسبب الإنفاذ.	تتم عملية لمتابعة الشبكات المؤجدة في النظام لحين تنفيذ الطلب المرسل الشركة المنفذة للتحصيل في النظام الآلي.

نتائج متابعة تقرير الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالإيرادات

رقم الملاحظة	نتيجة المتابعة من قبل ديوان الرقابة المالية	تعلق هيئة الكهرباء والماء والإجراءات المزمع إتخاذها
16	<p>لم تتمكن الهيئة من خفض عدد القراءات المقترحة التي تتجاوز مدة 6 أشهر، حيث ارتفع عدد العدادات التي استمرت قراءتها مقترحة بشكل متواصل لفترات زمنية تراوحت بين ستة شهور إلى ما يتجاوز 18 شهراً من 3,911 عداداً في 14 أبريل 2009 إلى 6,592 عداداً في 31 مارس 2010 وأرجع المعنيون أسباب ذلك إلى عدم السماح لقراء العدادات بدخول بعض المواقع، وعدم قدرة الموظف الحاصل على القراءات بسبب مواقع بعض العدادات وحالتها.</p>	<p>تتفق مع ما جاء في هذه الملاحظة ويعزو ذلك إلى الأسباب التي ذكرت في الملاحظة كعدم السماح لقراء العدادات بدخول بعض المواقع. إلخ. و الإدارة بصدد عمل خطة عمل جديدة منسجمة وعلى أسس علمية لتحسين خطة تقدير القراءات و ذلك لتقليل نسبة التقدير قدر الإمكان. وحاليا تم تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض.</p>
17	<p>لم تقم الهيئة بوضع آلية مناسبة لتحويل مبالغ التعويضات مقابل الأضرار والتلفيات في ممتلكات الهيئة مثل خطوط الكهرباء أو أنابيب المياه وشبكات الإضاءة العمومية بفعل أطراف خارجية، ولم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق الهيئة في تلك التعويضات، مما ساهم في زيادة قيمة تلك التعويضات المستحقة من 484 ألف دينار في مارس 2009 إلى 2.7 مليون دينار في يونيو 2010.</p>	<p>هناك صعوبات عملية في تحصيل هذه المبالغ. وعلى سبيل المثال لا بد الحاصل على تقرير من الجهات الرسمية عن هذه الأضرار وذلك لتتمكن من مقاضاة الجهات المتسببة بهذه الأضرار وذلك في حالات الأضرار مثلا.</p>

